اقتصاد

نقيب المقاولين لـ«الوطن»: منع تنفيذ أي رخصة إلا من خلال مقاول معتمد ومهندس مقيم

هناء غانم

أكد نقيب المقاولين المهندس عبد الرحمن سليمان في تصريح لـ«الوطن» أنه يتم العمل حالياً ضمن آلية تنفيذ رخص البناء الجديدة وفق ما جاء في قرار لجنة الخدمات والبنى التحتية لما فيه مصلحة الجميع والذي تم تعميمه على كل المحافظات السورية والبلديات والفروع الخاصة بنقابة المقاولين لافتاً إلى أهمية هذا القرار سواء لجهة تحديد مسؤولية كل طرف من أطراف مكونات إضبارة رخصة البناء ابتداء من صاحب العقار وصولاً إلى المنفذين (المقاول) والمشرفين والمدققين القائمين من مهندسين وغيرهم للإشراف على المراحل التي تمر بها عملية إشادة الأبنية من الترخيص لدى الوحدة الإدارية والتعاقد مع صاحب المشروع وانتهاء بالتنفيذ مع تحديد مسؤولية كل الأطراف المعنية في كل مرحلة وضبط العمل في مجال إشادة الأبنية والتراخيص وتحديد مسؤولية كل جهة من الجهات ذات العلاقة بدقة وبشكل يضمن عدم تجاوز أي جهة لدور الجهات الأخرى وعدم جواز تنفيذ أي رخصة بناء إلا من خلال مقاول معتمد عن طريق إبرام اتفاق يضمن وجود مهندس منفذ /مقيم/ مصنف أبنية لمواكبة مراحل وإجراءات وخطوات تنفيذ جميع أعمال المشروع بما في ذلك تنفيذ اختبارات السلامة ومطابقة المواصفات بالنسبة لمواد البناء وتحمل المسؤولية المتعلقة بذلك تلافياً لأي عملية فساد قد تحدث.

وأوضح نقيب المقاولين أن هناك تسلسلاً في اتخاذ الإجراءات الخاصة بالبناء الأمر الذي أكدت عليه وزارتا الإدارة المحلية والأشغال العامة والإسكان وتمت الموافقة عليه وتصديقه من الحكومة ويتضمن تحديد المسؤوليات بدقة وتسلسل الإجراءات تلافياً لحدوث أي خلل مؤكداً ضرورة الالتزام بهذه الإجراءات باعتبار أن هذا التعميم حدد بموجبه مسؤولية كل شخص وما هي مهمته لافتاً إلى أن ما كان يحدث سابقاً لم يعد مسموح به وخاصة أن صاحب الرخصة كانت له صلاحيات كبيرة سواء بإحضار المواد الخاصة بالبناء والعمالة وغيرها الأمر الذي يسهم في ضبط آلية رخص البناء حتى نستطيع تحديد المسؤولية في حال حدوث أي خلل أو خطأ مؤكداً أن هذه هي النقطة الأساسية التي نعمل عليها كمخرجات لعدد من الاجتماعات مع الجهات الوصائية بعد حدوث الزلازل.

وأضاف: نحن كنقابة مقاولين نحن جزء لا يتجزأ من المجتمع السوري وكأي مواطن يستطيع أن يسهم في تقديم أي مساعدات وإعانات لمتضرري الزلازل موضحاً أننا كنقابة ملزمون أكثر من غيرنا بتقديم المساعدات مشيراً إلى أن المقاولين كان لهم دور بتقديم المساعدات العينية والمبالغ النقدية خلال فترة الزلزال، وندرس حالياً إمكانية تقديم إعانات جديدة لمتضرري الزلزال قريباً.

ومن الجدير ذكره أن المجلس ناقش أيضاً مشروع النظام الموحد لصندوق الضمان الصحي للنقابة المتعلق بدمج صندوقي الضمان الصحي والمساعدة الاجتماعية في صندوق واحد إضافة لصندوق إعانة الوفاة.

وكان المجلس المركزي لنقابة مقاولي الإنشاء ناقش خلال اجتماع آلية منح رخص البناء وتنفيذها، ونتائج عمل لجنة تتبع المشاريع المشتركة المشكلة لفرعي النقابة بدمشق وريفها والمصدق عليها من قبل المجلس، وإمكانية تحديد نسبة مقطوعة من الأرباح للعقود المبرمة مع القطاع العام على أن يعود تقدير هذه النسبة للجهات العامة.

حيث طالب المقاولون في الاجتماع الذي ترأسه وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف بإحالتها إلى رؤساء فروع النقابة بالمحافظات، حيث أكد أهمية تطوير عمل النقابات والإجراءات الحكومية لجهة مراجعة آلية عمل الشركات والمؤسسات والنقابات كافة، ولاسيما بعد كارثة الزلزال، مشيراً إلى ضرورة الاهتمام بموضوع تصنيف المقاولين بما يتناسب مع إمكانات المقاول الفنية والمالية، ونوه بما قدمه المقاولون أثناء الزلزال من آليات ومساعدات للجهات العامة وللمجتمع المحلي لمواجهة تداعياته.

قرض العقاري لشراء مسكن ٢٠٠ مليون وللترميم ١٠٠ مليون وللإكساء ٥٠ مليون ليرة

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن» عن رفع معظم سقوف القروض بمعدل ١٠٠ بالمئة حيث تم رفع سقف قرض الشراء لـ٢٠٠ مليون ليرة بدلاً من ١٠٠ مليون ليرة وقرض الترميم ١٠٠ مليون ليرة بدلاً من ٥٠ مليون ليرة وسقف قرض الإكساء ١٠٠ مليون ليرة بدلاً من السقف القديم ٥٠ مليون ليرة وأصبح سقف قرض الإنشاء والإكساء ٢٠٠ مليون ليرة بدلاً من ١٠٠ مليون ليرة.

وبين أن رفع سقوف القروض في العقاري يتم بناء على حالة التقييم التي يجريها المصرف للسقوف الحالية وقدرتها على تحقيق المنفعة من التمويل الذي يحصل عليه الأفراد أو الجمعيات من العقاري وخاصة مع حالة التضخم الحاصلة في مختلف القيم والأسعار وخاصة في قطاع البناء والعقارات.

بينما استبعد علي أن يسهم رفع سقوف القروض في رفع حالة التضخم الحالية لأن عمليات التمويل التي يمنحها المصرف هي لتمويل عمليات شراء وإكساء وغيرها وهي عمليات حقيقية وتتم وفق معايير ومتابعة لدى المصرف.

وكان المدير العام أوضح لـ«الوطن» أن المتانة المالية والمصرفية في العقاري سمحت بتحقيق صافي أرباح تراكمي على مدار السنوات الخمس الماضية بقيمة (٣٣,٢٧٩) مليار ليرة مع الأخذ بالحسبان، أن البنك، في إطار التحوط والحوكمة، قام بتشكيل مؤن للديون المشكوك بتحصيلها (ديون غير منتجة) بقيمة (٢٧) مليار ل.س، وذلك حتى نهاية العام الماضي.

وأن العقاري يستند في تحقيق أرباحه إلى جملة من السياسات والإجراءات أهمها تحصيل الديون من القروض المتعثرة، وإغلاق نسبة مرتفعة جداً من ملفات القروض المتعثرة عن طريق السداد الكامل، والاستمرار بعمليات الجدولة حسب المراسيم والقرارات النافذة والالتزام بسداد الأقساط للقروض الممنوحة خلال السنوات الخمس الماضية، وشبه الانعدام لظاهرة تعثر القروض والتوظيف بشهادات الإيداع وسندات الخزينة العامة ومعاودة منح القروض والتسهيلات، وطرح منتجات جديدة تتناسب مع الأوضاع الراهنة والمتابعة المستمرة للزبائن والمتعاملين عبر وسائل التواصل المختلفة للالتزام بمواعيد تسديد الأقساط والمستحقات المالية وتسييل بعض العقارات المحالة لاسم البنك العقاري والاستمرار بآلية تخفيف نفقات الاستثمار وضبط وترشيد النفقات الإدارية والمالية ومكافحة حالات الفساد والهدر.

وصلت إلى ١٠ آلاف مليار ليرة

تيناوي لـ«الوطن»: مشروع قانون لحل التشابكات المالية بين الجهات الحكومية سيصدر خلال أيام

الوطن

كشف عضو مجلس الشعب محمد زهير تيناوي لـ«الوطن» أن حجم التشابكات المالية بين الجهات الحكومية يقدر بنحو ١٠ آلاف مليار ليرة وأنه سيتم خلال الأسبوع المقبل نقاش مشروع قانون خاص بحل هذه التشابكات وخاصة أن القرارات والتعاميم السابقة لم تفلح في الحل وأنه سيكون هناك اجتماعات مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية بملف التشابكات لنقاش وبحث تفاصيل التشابكات المالية وكيفية حلها، متوقعاً أن يصدر القانون قبل نهاية العام الجاري.

ورجح تيناوي أن يكون الحل عبر التقاص بين الجهات الحكومية، لكن ذلك لا يزال قيد البحث والنقاش مع الجهات المعنية مثل وزارة الصحة والمشافي التي عليها الكثير من الديون لصلحة جهات حكومية أخرى معظمها (الديون) قادمة من شراء الأدوية وتأمين جهالات الطعام في المشافي، وأيضاً من الجهات التي لديها تشابكات هي التأمينات الاجتماعية ومؤسسات وشركات الكهرباء والمياه والهاتف إضافة للجهات العامة ذات الطابع الاقتصادي والتي يجب أن تحول جزءاً من أرباحها لوزارة المالية وغيرها الكثير من الجهات العامة.

كما بين أن نقاش قانون خاص بحل التشابكات المالية بين الجهات الحكومية يجري بالتزامن مع مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المقبل ٢٠٢٤ ونقاش ميزانيات السنوات الماضية (٢٠٢١ – ٢٠٢٢) حيث هناك تأخير في قطع الحسابات لهذه السنوات، وتوقع تيناوي أن تصدر هذه الموازنات وقطع الحسابات وقانون حل التشابكات المالية خلال الأسبوعين المقبلين قبل نهاية العام.

بعد الاتصالات.. «الكهرباء» تعلن نهاية ٢٠٢٤ بداية الدفع الإلكتروني بشكل كامل

مدير المعلوماتية لـ«الوطن»: بدأ الانتقال في ثلاث محافظات عام ٢٠٢٠ وحالياً ألغينا طباعة الفواتير في بعض كوات الدفع

جلنار العلي

في ظل التوجه الحكومي للتحول الرقمي والانتقال للدفع الإلكتروني لعدد من الخدمات التي تقدمها الوزارات، وبالتالي إلغاء التعامل بالورقيات، عمل الكثير من الوزارات والمؤسسات على الأمر من ناحية البنى التحتية والتجهيز للانتقال، واستغرق هذا التجهيز فترة ليست قليلة، وكانت بداية إعلان الانتقال الكامل من الشركة السورية للاتصالات التي أعلنت أنه مع بداية العام القادم سيكون تسديد فواتير خدماتها عبر أقنية الدفع الإلكتروني حصراً، لنعلن ذلك يوم أمس المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في محافظة دمشق، ولم يتبقَ سوى وزارة الكهرباء التي لم تنتقل بشكل كلي إلى منظومة الدفع الإلكتروني، على الرغم من أنها تعمل على الأمر منذ أكثر من ثلاثة أعوام.

مدير المعلوماتية في مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء نبراس خضور، أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الوزارة كانت أولى الجهات الحكومية التي أطلقت خدمة الدفع الإلكتروني لتسديد فواتير الطاقة الكهربائية، وهي تعمل على ذلك منذ شهر نيسان من عام ٢٠٢٠، منوهاً بالوصول إلى مراحل متقدمة في ذلك، وبأنه تم وضع خطة عمل حتى نهاية عام ٢٠٢٤ للانتقال بشكل كلي لتسديد الفواتير عبر نظام الدفع الإلكتروني، لافتاً إلى وجود ٣ محافظات لا تزال خارجة عن منظومة الدفع الإلكتروني، وهي إدلب والرقة والحسكة بسبب الظروف السائدة في هذه المناطق، كما أن محافظة دير الزور تعاني ضعف الإقبال على الخدمة نتيجة سوء الظروف أيضاً، مشيراً إلى وجود ١٤ قناة دفع من مصارف عامة وخاصة، وأن الوزارة تهدف إلى زيادة عدد هذه القنوات.

وحول الخطة التي وضعتها الوزارة في هذا الإطار، أوضح خضور أنها تتضمن تحديث البنية التحتية للخدمات على صعيد المخدمات والكهرباء وشبكة الاتصالات، لضمان استمرارية العمل على مدار ٢٤ ساعة، وردم الثغرات الناجمة عن العمل في بيئة غير مثالية وظروف غير تقليدية، مفصلاً ما يتم العمل عليه حالياً حيث تم إجراء بعض التعديلات البرمجية في الشهر الماضي، لتلافي ظهور أي إشكاليات بسبب انقطاع التيار الكهربائي أو الاتصالات، أو خروج المولّد لفترة طويلة عن الخدمة، كما قامت بعض الشركات في المحافظات بشراء منظومات الطاقة البديلة، معتبراً أن الوزارة تسير إلى حالة الاستقرار في منظومة الدفع الإلكتروني.

وتابع: «أما عن المراحل التي يجري العمل عليها فنحن لم نصدق عليها بشكل نهائي، ولكن بالمجمل قمنا بخطوة مبدئية تمهيدية تتمثل بإلغاء طباعة فواتير الكهرباء في بعض كوات الجباية في محافظات طرطوس وحماة والسويداء واللاذقية ودرعا، وذلك ليتقبل المواطنون الانتقال إلى الدفع الإلكتروني، وخاصة أن الأغلبية يطالبون بالفاتورة الورقية، اعتقاداً منهم أنها إثبات ملكيتهم للعقار، وهذا الاعتقاد خاطئ»، مؤكداً أن إلغاء الطباعة يخفف التكاليف المالية المرصودة لشراء الأحبار والورقيات وصيانة الطابعات، ناهيك عن كلفة التغذية الكهربائية وغير ذلك، كاشفاً أنه مع بداية العام القادم سيتم إلغاء طباعة الفواتير بشكل نهائي في معظم الشركات، بحيث سيتم إشعار المواطن بنجاح عملية تسديد الفاتورة برسالة نصية، وهذا سيساعد لاحقاً على الانتقال إلى الدفع الإلكتروني.

وفي السياق، أشار خضور إلى أنه خلال العام القادم سيتم تحديث التطبيق الخاص بوزارة الكهرباء ليتسنى للمواطنين الاستعلام عن قيمة الفواتير المدفوعة وغير المدفوعة، واستعراض التأشيرة الحالية والسابقة والضرائب وغير ذلك، علماً أن التطبيق حالياً لا يشمل سوى ٥ شركات، كما سيتمكن المواطن من استعراض فاتورته بما يمائل الفاتورة الورقية.

وبين أنه لم يتم تشميل سوى خدمة واحدة في عملية الدفع الإلكتروني، وهي تسديد الفاتورة، وهناك دراسة حالية للخدمات التي تقدمها شركات الكهرباء كافة، لرصد الخدمات التي يمكن إضافتها على أن يكون لها أثر مالي.

وحول الفائدة المحققة من الانتقال ولو جزئياً لمنظومة الدفع الإلكتروني، أكد خضور أنه حقق تسهيلاً في عملية جباية المال العام بالنسبة للقطاع الحكومي، كما أدى إلى تخفيف أعباء التنقل على المواطن لتسديد الفواتير في مراكز الجباية، مشيراً إلى أن هذا الانتقال يعني الاستغناء عن العامل البشري في كوات الجباية، حيث سيكون للموظفين أدوار مختلفة في الجهات الأخرى، وقد يكون لهم دور ضمن العملية ذاتها ولكنها مختلفة عن الدور السابق الذي كانوا يعملون به، لافتاً إلى أنه سيتم تدريب الكوادر على ما سيسند إليهم من مهام.

ولم ينفِ خضور وجود صعوبات تواجه الانتقال إلى عملية الدفع الإلكتروني، فأكبر مشكلة حالياً هي عدم امتلاك المواطنين كافة حسابات بنكية، لافتاً إلى أن الحلول التي قدمتها شركات الاتصالات بإنشاء حسابات «كاش» ساهمت إلى حد ما بدعم عملية الدفع الإلكتروني، علماً أن مصرف سورية المركزي وضع مؤخراً الكثير من التسهيلات لفتح حسابات مصرفية، مؤكداً تفاؤل الوزارة بالانتقال إلى الدفع الإلكتروني، معيداً سبب التفاؤل إلى تزايد عدد المشتركين الذين يدفعون فواتيرهم إلكترونياً، ففي كل دورة هناك زيادة تتراوح بين ٣٠-٢٠ ألف مشترك، واصفاً هذا الرقم بأنه مخجول ولكنه مبشر في الوقت ذاته.

وفيما يخص حديث الشارع الذي يقول إن التعامل مع الدفع الإلكتروني سيكون صعباً على بعض فئات المجتمع وخاصة كبار السن، أكد مدير المعلوماتية أن وزارة الكهرباء لا تخترع الدولاب من جديد وإنما تحاول اللحاق بركب التقانة والمعلومات، معتبراً أن صعوبة الوصول تلك لن تعوق عملية الانتقال للدفع الإلكتروني بشكل كامل، فالجميع أصبح يستخدم الموبايلات، إضافة إلى أن الوزارة حتماً ستراعي كل الظروف الإنسانية، إضافة إلى أنها سترصد ردود أفعال المواطنين ورجع الصدى خلال العام القادم لمعرفة جميع المشاكل والثغرات.

> عدم مقدرة البعض على استخدام الدفع الإلكتروني لن يعوق عملية الانتقال والجميع يستخدم الموبايلات!

و٤٣٥٠٠ عداد كهرباء إلكتروني بقيمة ١٥ مليار ليرة

ميلع لـ«الوطن»: العدادات الجديدة تقليدية ولا يمكن ربطها مع وزارة الكهرباء لأنها بحاجة إلى إنترنت وكهرباء مستمرة

الوطن

كشف مدير المؤسسة العامة لنقل وتوزيع الكهرباء هيسم ميلع في تصريح خاص لـ«الوطن» عن توريد الدفعة الأولى من العدادات الإلكترونية «أحادية الطور» التي يبلغ عددها ٤٣٥٠٠ عداد، وقد تم استجرارها بموجب عقد واحد أجرته وزارة الكهرباء بقيمة ١٥ مليار ليرة، وسيتم التوريد على شكل دفعات، لافتاً إلى أنه في الأيام القادمة ستصل الدفعة الثانية من العدادات، ويصل أعدادها إلى ٦٠ ألف عداد، مشيراً إلى أن الوزارة كانت غير قادرة على توريد عدادات منذ نحو ثلاث سنوات، وهناك نقص كبير بها.

وفي التفاصيل، أوضح ميلع أنه لن يتم تبديل كل العدادات القديمة لأنها بحالة جيدة، وإنما سيتم تبديل العدادات المحروقة بالإلكترونية الجديدة، كما سيجري تركيبها للمشتركين الجدد، على أن يكون التوزيع بناء على أعداد هؤلاء المشتركين في كل محافظة، حيث بلغت حصة محافظة دمشق ٥٥٠٠ عداد، وريف دمشق ٦٥٠٠، وحلب ٥٥٠٠، وحمص ٤٥٠٠، وطرطوس وحماة واللاذقية ٤٥٠٠، و٢٥٠٠ عداد للسويداء، أما درعا فكانت حصتها ٣٠٠٠ عداد، والقنيطرة ١٠٠٠ عداد، على حين تم تخصيص الحسكة وإدلب بـ٥٠٠ عداد.

وفي السياق أكد مدير المؤسسة أن هذه العدادات سيتم توزيعها على الشركات والمنازل والمحال التجارية سواء كانت جديدة أم تلك التي قدم أصحابها في السابق على عدادات ولم يتم تخصيصهم، إضافة إلى المناطق المدمرة التي عاد الأهالي إليها، وذلك لمعرفة حجم استهلاكهم، مبيناً أن الكمية الموردة تعتبر غير كافية مقارنة بأعداد المشتركين، لذا قد يكون هناك حاجة لعقدين أو أكثر لتغطية الاحتياجات، مشيراً إلى وجود صعوبات بالتوريد بسبب قانون «قيصر».

وإلى ذلك، أوضح ميلع أن هذه العدادات تقليدية وتحتاج إلى عمال مؤشرين لمعرفة حجم الاستهلاك، وبالتالي فهي لن تكون مربوطة بشكل مباشر مع وزارة الكهرباء لأن ذلك يحتاج إلى شبكة إنترنت جيدة وبنى تحتية من كهرباء مستمرة، لافتاً إلى أن الوزارة كان لديها مشروع في السابق منذ عام ٢٠١٠ لربط العدادات بالوزارة، ولكن تسببت الحرب في تدمير كل المنظومة آنذاك.

وكان وزير الكهرباء غسان الزامل، قد أكد في تصريح سابق لـ«الوطن» أن الوزارة تعمل على مشروع القراءة الذكية للعدادات من الوزارة مباشرة، ليتم البدء فيه من المناطق الصناعية ثم مراكز التحويل الكبرى فالعامة، وأن هذا المشروع يحتاج نحو ١٠ سنوات ليكتمل في كل سورية، وهناك صعوبات في التمويل لأن ذلك يحتاج إلى تغيير كل العدادات في سورية.

وأكد الوزير حينها أن العمل جار مع أكثر من وزارة لتصنيع هذا العداد في سورية، تخفيفاً لاستهلاك القطع الأجنبي، على أن يتم البدء بتصنيع ١٠٠ ألف عداد سنوياً بشكل مبدئي، ما سيشكل أريحية للوزارة وللمواطن في التأشيرات.